محاضرة: المؤسسية الجديدة

الدراسات السياسية المقارنة كانت ضمن الفروع التي اعتراها التغيير مع بدايات مرحلة ما بعد السلوكية، وتقريباً لنفس الأسباب التي أدت إلى التغير في أدبيات العلوم السياسية بصفة عامة، ففي رسالتها للدكتوراه التي انصبت على التحليل النقدي لأدبيات لجنة السياسة المقارنة خلصت "جاكوبيتي" Susane Jacobitti إلى أن أدبيات لجنة السياسة المقارنة انطلقت من مفهوم الوضعية المنطقية للعلم ونموذجها الرشادي بالإضافة إلى تبني منهجيتها والسعي إلى نظرية عامة للقيم، وعند الوصول إلى النتائج لم تجد اللجنة تفسيراً كافياً للأحداث السياسية قائماً على النظرية العلمية، فاضطرت إلى استخدام تفسيرات علم السياسة التقليدي[1]. ومع إقرار فشل السلوكية في فهم وتفسير الكثير من الوقائع والظواهر السياسية، بالإضافة إلى فشل النموذج التنموي والذي تعرض إلى انتقاد شديد كما سنرى، فبدأت أدبيات السياسة المقارنة تتحوا نحو التغيير، خاصة مع بداية عودة مفهوم الدولة بقوة باعتبارها وحدة تحليل أساسية وليست مجرد صندوق افتراضي لمدخلات ومخرجات، وذلك بفضل التحليل الماركسي الذي عاد مع نهاية الستينات بالإضافة إلى التحليل المؤسسي، وظهرت العديد من المؤلفات مثل ("بولنتزاس" Nicos Poulantzas: السلطة السياسية والطبقات الإجتماعية، 1968)، ("ميليبند" Ralph Miliband: الدولة في المجتمع الرأسمالي، 1969)، وغير ذلك من المؤلفات التي تحدّت التحليل النظمي[2].

وقد توسعت وانتعشت مقاربات عدة جديدة في حقل السياسة المقارنة، خاصة التي لها علاقة بما بعد الحداثة وبالدراسات البنيوية في السياسة، وهي اقترابات في أغلبها ترتبط بالوقائع السياسية والإجتماعية، كما أصبح يُنظر إلى غاية الأمور وليس إلى وسائل تحقيقها، وتم العودة إلى دراسة المؤسسات لكن هذه المرة من باب التحليل والتصميم المؤسسي، والذي مثلته المؤسسية الجديدة التي ارتبطت بالكثير من الباحثين السياسيين أهمهم ("مارتش" James March و"أولسن" Johan Olsen: إعادة استكشاف المؤسسات، 1984)، ("تاجيبيرا" Rein Taagepera و"شوجارت" Matthew Shugart، 1989)، ("جروفمن" Bernard Grofman و"ليجفارت" Arend Lijphart: اختيار نظام سياسي: مقاربات وخيارات، 1984)؛ وكان هذا الإقتراب الجديد يهدف إلى تبيان أهميته التي أهملها السلوك السياسي كما أهمل كذلك المقاربات البنيوية مثل أنواع النظم الإنتخابية[3]، وتم العودة إلى التحليلات التاريخية نظراً لأهميتها في التحليل السياسي إضافة إلى دراسة صنع القرار والإهتمام بالتنمية الديمقراطية ووسائل تحقيقها كالثقافة السياسية أو مستويات الرفاه، وغيرها من الإقترابات التي تؤكد على دور الفواعل التي أهملتها السلوكية، وجاء هذا التأكيد من أن تكون تطبيقات السياسة المقارنة أكثر واقعية، ولكي تكون كذلك كان يجب الإهتمام أكثر بالتصميم المؤسسي والقواعد السياسية[4].

ومع عودة مصطلح الدولة والمؤسسية، خاصة مع الأخير الذي غيبته المدرسة التعددية التي ركزت فقط على الفواعل، والسلوكية التي أخرجتهما تماماً من ميدان البحث، عاد هذا المفهوم لكن ليس كالدراسات التقليدية حيث التركيز فقط على الأبنية والأشكال، بل بإعطاء أهمية قصوى للفواعل السياسية والإجتماعية، وقد عالج الباحثون إشكاليتين، الأولى أثر هذه المؤسسات على النشاط، وذلك من خلال اكتشاف أثر المؤسسات على سلوك الفاعلين، على استراتيجياتهم، خياراتهم، هوياتهم، طبيعتهم وحتى على وجودهم، الثانية هي التعرف على أصول المؤسسات وأشكالها وذلك بفحص إنتاجها وإعادة إنتاجها ضمن سياق تاريخي ومكاني معين[2]. وربما عودة المؤسسية ارتبطت بالنتائج المتراكمة عن التحولات الكبرى في المؤسسات الإقتصادية، السياسية والإجتماعية مع ازدياد تعقدها، وقد ظهرت هذه العودة في عدة دراسات أهمها: ("بادجيت" Padgett John: العقلانية المقيدة في بحث الميزانية، 1980) في الإقتصاد، ("كجيلبرج" Kjellberg Francesco: المأسسة السياسية، 1975) في دراسة الحكومة المحلية، ("ايفرت" Everett Robinson: العدالة العسكرية في القوات المسلحة الأمريكية، 1976) في دراسة النخبة، ("رايت" Wright William: مقارنة النماذج الحزبية، 1971) في الأحزاب، ("سكوفرونيك" Skowronek Stephen: بناء أمة أمريكية جديدة: توسع قدرات الإدارة الوطنية، 1982) في الإدارة الوطنية، ("مارتش" March James و"أولسن" Johan Olsen : إعادة اكتشاف المؤسسات: القواعد الأساسية للسياسة، 1989)، (Evans Peter, Deitrich Rueschemeyer, Theda Skocpol: عودة الدولة: استراتيجيات التحليل في البحوث الجارية، 1985) في الدراسات التاريخية المقارنة للدولة[3].

تيارات المؤسسية الجديدة:

المؤسسة التاريخية، المؤسسية الاجتماعية، مؤسسية الخيار العقلاني

في الحقيقة لا تمثل المؤسسية الحديثة تيارا واحدا بل هي عبارة عن مجموعة مكونة من ثلاثة تيارات أو أكثر، وتشكل هذه التيارات مناهج مختلفة للتحليل وهي المؤسسية التاريخية، المؤسسية الاجتماعية، ومؤسسية الخيار العقلاني.

هذا وإن اتفقت هذه التيارات على جعل المؤسسات إطارا للتحليل، فإنها اختلفت حول مفهوم المؤسسة و صيرورات التغيير الذي تمر به، و كذا آليات التفاعل بينها وبين الفاعليين.

أولا المؤسسية التاريخية: فقد تطورت المؤسسية التاريخية كرد فعل في مقابل تحليل الحياة السياسية، من منظور الجماعة أو من المنظور البنيوي الوظيفي، الذي هيمن على علم السياسة في ستينات وسبعينات القرن العشرين، غير أن المؤسسية التاريخية لم تُلغ هذه المنظورات، بل أخذت منها الكثير من الأفكار ساعية إلى تجاوزها، أي أن منظر هذا الاقتراب أخذ من منظور الجماعة مثلاً فكرة أن محور الحياة السياسية هو الصراع بين الجماعات المتنافسة من أجل الحصول على الموارد النادرة، غير أنهم حاولوا البحث عن تفسيرات أفضل لبعض المواقف السياسية في الدولة، وخاصة التوزيع غير المتساوي للسلطة والموارد[3].

ووجدوا تلك التفسيرات في أشكال التنظيم المؤسسي للمجتمع السياسي والبنى الاقتصادية التي تتصارع فيما بينها، بحيث يتم ترجيح مصالح معينة على حساب أخرى، وهذا مرده إلى أن هناك تقليدا راسخا في العلوم السياسية يولي أهمية كبيرة للمؤسسات السياسية الرسمية، غير أن منظري هذا الاقتراب يعطون معاني أوسع لمفهوم المؤسسة[4].

كذلك نجد أن منظري اقتراب المؤسسية التاريخية قد تأثروا بالبنيوية – الوظيفية، التي ترى أن المجتمع السياسي عبارة على نظام شامل مكون من أجزاء تتفاعل فيما بينها، ومع قبولهم بهذا المبدأ إلا أنهم انتقدوا ميل الكثير من البنيويين والوظيفيين إلى اعتبار أن الخصائص الاجتماعية والنفسية والثقافية للأفراد هي المعالم المُحددة لعمل جزء كبير من النظام، ولكن بالعكس من ذلك يعتبر رواد المؤسسية التاريخية أن التنظيم المؤسسي للمجتمع السياسي وللاقتصاد السياسي هو العامل الحاسم في تشكيل السلوك الجماعي،

والسبب في الحصول على النتائج المتباينة، لذا فإنهم يفضلون "البنيوية" الكامنة في مؤسسات المجتمع السياسي على"وظيفية" النظريات السابقة التي ترى أن المواقف السياسية هي عبارة على استجابة للمتطلبات الوظيفية .

ويُقدم منظرو المؤسسية التاريخية تعريفا لمفهوم المؤسسة "على أنها مجموعة من الإجراءات والبرتوكولات والمعايير والاتفاقيات الرسمية وغير الرسمية الكامنة في البنية التنظيمية للمجتمع السياسي أو الاقتصاد السياسي، وقد تشمل هذه المعايير والإجراءات طيفا واسعا يمتد من القواعد الدستورية أو الإجراءات العادية لعمل إدارة ما إلى الاتفاقيات التي تضبط سلوك النقابات أو العلاقات بين البنوك والشركات". وعلى العموم يميل أنصار هذا التيار البحثي إلى الربط بين المؤسسات من جهة، والمنظمات والقواعد والاتفاقيات الصادرة عن المنظمات الرسمية من جهة أخرى. وهو تعريف يغلب عليه الطابع المادي على اعتبار أن هذا التيار من اقتراب المؤسسية الحديثة يجسد أكثر من غيره من الاقترابات فكرة "عودة الدولة " من خلال مؤسساتها المختلفة. ويرى الكثير من الباحثين أنه بقدر ما تقيد المؤسسات عمل الفاعلين السياسيين، فإن عمل هؤلاء كذلك يعزز مكانة وقوة هذه المؤسسات أو بمعنى أخر يساهم في إعادة إنتاجها وبالتالي استدامتها واستقرارها. ولفهم أسرار هذه الاستدامة والاستقرار وضع المؤسسيون التاريخيون مفهوم "التبعية للمسار" path» dependency»، وهم يهدفون من وراء إطلاق هذا المفهوم رفض المسلمة التقليدية التي تقول أن نفس القوى سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تؤدي في أي مكان إلى نفس النتائج، والاستعاضة عنها بمسلمة جديدة ترى أن هذه القوى يمكن أن تتغير بفعل خصائص السياق المحلي، أي الخصائص الموروثة من الماضي، وهي خصائص ذات طابع مؤسسي بالطبع.

ثانيًا: المؤسسية الاجتماعية:

ظهر اقتراب "المؤسسية الاجتماعية" (institutionnalisme sociologique) في إطار علم اجتماع المنظمات، وذلك في نهاية السبعينات من القرن العشرين، وجاءت هذه التسمية أي "الاجتماعية" تعبيرًا عن المرجعية الفكرية لرواد هذه المدرسة، وعلى خلاف المؤسسية التاريخية ومؤسسية الاختيار العقلاني، فممثلي المؤسسية الاجتماعية ليسوا من علماء السياسة، بل أغلبهم من الباحثين في علم الاجتماع، بالإضافة إلى هذا "فالمؤسسية الاجتماعية" تأثرت بالنظريات الاجتماعية الأكثر شهرة مثل الظاهراتية والبنائية، وبرزت هذه المدرسة في سياق بحثي تصدى لمهمة إرجاع المجتمع إلى قلب التحليل السياسي، بعدما غاب المجتمع من تحليل المنظمات لحساب أنموذج الفاعل العقلاني (نظرية الفاعل العقلاني)، أو لحساب الدولة في إطار علم الاجتماع التاريخي[1].

والجدير بالذكر أن هذه المؤسسية قد تصدت لهذا النقص البارز في الاقترابات الكلاسيكية والحديثة، من خلال إغفالها للبعد القيمي والأخلاقي في التحليل، حيث اهتمت بتحليل السياسات العامة، وكان عمل موظفي الدولة وتفاعلهم مع القوى المجتمعية محور اهتمام الباحثين المنتمين لهذا المنظور، بحيث لم يعد مفاجئًا اختيار علماء السياسية لمناهج علم الاجتماع في أبحاثهم بشكل مباشر.

ولقد شملت عناصر التحليل لديهم البعد المعرفي والفكري، أو ألقيمي والعقائدي للعمل العام أو الحكومي، غير أن هذا البعد لا يمتلك وجودًا حقيقيًا يمكن تحديده امبريقيًا ونظريًا، ومع هذا يمكن للباحث اعتماد ما يُسمى بالاقتراب المعرفي أو المعياري للسياسات العامة، مما يسمح له بتحديد جملة من المفاهيم والمكونات توجهه في عمله الميداني، لمعرفة الأبعاد المعرفية والمعيارية للعملية موضوع الدراسة.

ويقدم البعض مثل بيتر هال (Hall Peter) وبيار مولر (Pierre Muller) وبرونو جوبير (Jobert Bruno) وبول ساباتيه (Paul Sabatier) يقدمون توضيحات حول مكونات مفاهيمهم الأساسية مثل: الأنماذج الإرشادية (paradigme)، المرجعيات (référentiel)، انساق المعتقدات (systèmes des croyances) .

ثالثًا: مؤسسية الاختيارات العقلانية:

ظهرت مؤسسية **الاختيارات العقلانية** (institutionnalisme des choix rationnels) في إطار الأعمال البحثية المهتمة بدراسة سلوك أعضاء الكونغرس في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما لاحظ الباحثون تناقضًا صارخًا بين نتائج ملاحظاتهم على سلوك المشرعين، وما جاءت به المسلمات الكلاسيكية لمدرسة الاختيارات العقلانية، أنه إذا كانت هذه المسلمات صحيحة، فإنه سيكون من الصعوبة الحصول على أغلبية مستقرة أثناء التصويت على القوانين داخل الكونغرس، نظرًا لاختلاف تفضيلات المشرعين بين فترة تشريعية وأخرى، وتعدد أبعاد القضايا المطروحة للنقاش، مما يؤدي إلى بروز تناقضات، تحاول كل أغلبية جديدة العمل على توظيفها بهدف إلغاء القوانين التي صوتت عليها الأغلبيات السابقة، غير أن ما تم ملاحظته هو الاستقرار البارز للقرارات داخل الكونغرس.

وللبحث عن تفسير لهذا التناقض اتجه الباحثون إلى المؤسسات، حيث رافع الكثير منهم على أن وجود الأغلبيات المستقرة في عملية التشريع مرده إلى النظام الداخلي ولجان الكونغرس، التي تعمل على توجيه الاختيارات والمعلومات المتاحة للمشرعين، وبعض قوانين النظام الداخلي تسمح بضبط جدول الأعمال، وكذلك الحد من مدى القرارات المطروحة للتصويت[1].

من هنا، جاءت الفكرة لدى الباحثين المهتمين بنظريات الاختيار العقلاني بإدماج المؤسسات في أبحاثهم وخاصة تأثير هذه المؤسسات على سلوك الفاعلين السياسيين، وتم تعريف المؤسسة ضمن نظريات اللعب هذه، على أساس أنها شكل من الألعاب أي "مجموعة من القواعد التي تخصص الاستراتيجيات المتوفرة لكل لاعب مناسب، والمزايا المتعلقة بكل إستراتيجية"، وهذه القواعد ينشئها الناس لتقييد السلوك والتفاعلات بين الأفراد، ويمكن أن تكون على شكل قواعد رسمية، مثل المؤسسات والقوانين، أو غير رسمية مثل التقاليد.

ويرى هذا الاقتراب أن المؤسسات عبارة على عقود طوعية يعقدها الفاعلون فيما بينهم، بغية الحفاظ على مصالحهم والتقليل من درجة الارتياب التي تنتج عن قراراتهم الجماعية، في وضعية تمتاز بعدم الحصول على المعلومات الكاملة، فوظيفة المؤسسة هي – أولاً و قبل كل شيء– تزويد الفاعلين بقليل من القدرة على التنبؤ بالسلوكيات الجماعية، من هنا تبدو تصرفات الفاعلين عقلانية، أي أنهم يقومون بحساب واستباق عواقب أفعالهم، في إطار القواعد المؤسسية الماثلة أمامهم، وهذه القواعد يكمن دورها الأساسي في تثبيت توقعات الفاعلين، بالنظر إلى ما يمكن أن يقوم به الفاعلون الآخرون عندما يكون الكل في وضعية اعتماد متبادل.